

اتفاق 19 محرم 1421 بين الحكومة والمركزيات

النقابية والاتحاد العام لمقاومات المغرب

أولاً: التزامات عامة

احترام الحريات والحقوق النقابية :

تلتزم الحكومة بتشديد الحرص على تطبيق مقتضيات المتعلقة بالحريات النقابية وحرية العمل بالنسبة للعاملين بالمؤسسة وفق مقتضيات الدستور والقوانين الجاري بها العمل، وذلك ب:

- * معالجة النزاعات الاجتماعية، مباشرة بعد توقيع هذا الاتفاق، مع الجهات المعنية بهدف تصفية الأجواء في الساحة الاجتماعية،
- * تفعيل مختلف آليات الحوار والتفاوض الجماعي لفض نزاعات الشغل من خلال :

- لجنة التحكيم المختصة في حسم النزاعات الاجتماعية المستعصية برئاسة السيد الوزير الأول وعضوية الأمناء العاميين للنقابات العمالية والمشغلين وتجتمع بطلب أحد الفرقاء الاجتماعيين؛

- اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة برئاسة السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني وعضوية باقي الفرقاء الاجتماعيين والقطاعات الحكومية ذات الصلة؛

- اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة برئاسة السادة الولاة والعمال وعضوية الفرقاء الاجتماعيين المعنيين والقطاعات الحكومية ذات الصلة، وتجتمع بطلب أحد الفرقاء الاجتماعيين؛

* إحداث آلية جديدة ثلاثية التركيب يترأسها ممثل عن وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، وتجتمع أسبوعياً لرصد وتتبع النزاعات الاجتماعية والوقاية منها؛

* تلتزم الحكومة بوضع برمجة لتفعيل الحوار الاجتماعي القطاعي بالنسبة لكافة قطاعات الوظيفة العمومية والمؤسسات شبه العمومية ابتداء من 8 ماي 2000؛

* تلتزم الحكومة بوضع مسطرة يتم التوافق حولها مع النقابات، فيما يخص التفرغ للمهام النقابية ومختلف أشكال الدعم للمركزيات النقابية وذلك حسب حجم تمثيليتها طبقاً لما جاء به تصريح فاتح غشت 1996؛

* التشجيع على إبرام الاتفاقيات الجماعية للشغل مع دراسة إمكانية وضع قوانين لمعالجة الحد الأدنى للأجور على المستوى القطاعي؛

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الداعية إلى إيلاء عناية خاصة للبعد الاجتماعي للتنمية والمؤكدة على نهج أسلوب الحوار، واتخاذ كل الإجراءات الهادفة إلى إنعاش التشغيل والرفق بالاقتصاد الوطني زرع الثروة الوطنية بعدالة؛

وفي إطار التزام الأطراف الثلاثة: الحكومة والمركزيات وبيبة والاتحاد العام لمقاومات المغرب بسلم اجتماعية كمسؤولية مشتركة وعنصر أساسي لتأهيل اقتصادنا الوطني لمواجهة مختلف ديات وخوض غمار المنافسة؛

واستحضاراً للظرفية التي تعرفها بلادنا والتي أذكت لدى جميع الأطراف روحاً عالية من التضامن والوعي والمسؤولية الانخراط الكامل في مجهود التضامن الفعلي مع العالم القروي، باهمة كل طرف في مكافحة آثار الجفاف ورفع المعاناة عن مواطنينا في البوادي، وتصميماً منها على الانتقال بثقافة الحوار دشنها تصريح فاتح غشت 1996 إلى مرحلة متقدمة ؛

انعقدت بمقر رئاسة الحكومة أيام الجمعة، السبت والأحد 22 و 23 أبريل 2000، جلسات للتداول في الملفات المطلوبة مركزيات الثلاث الأكثر تمثيلاً والاتحاد العام لمقاومات المغرب.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد الوزير الأول، الأستاذ عبد رحمان يوسف، وحضره من جانب الحكومة وفد يتكون من : وزير التشغيل، وزير العدل، وزير الاقتصاد والمالية، وزير الوظيفة العمومية وممثلين عن السيد وزير الداخلية .

ومن جانب الفرقاء الاجتماعيين حضر وفد عن الاتحاد العام لمقاومات المغرب برئاسة السيد عبد الرحمان الحجوجي، وفد عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل برئاسة السيد محمد نوبير بوي، وفد عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب برئاسة السيد عبد بزاز أفيال، وموفدين اثنين من الأمانة العامة للاتحاد المغربي للعدل، واللذين فضلاً عن الانسحاب قبل نهاية اجتماع يوم الجمعة 21 أبريل 2000.

وبعد عدة جلسات من الحوار والمفاوضة بين مختلف شركاء الاجتماعيين تم الاتفاق على ما يلي :

